

المحتويات

الصفحة

أ	نبذة تاريخية
ب	تقديم
د	مؤشرات عامة عن الدول العربية خلال عام 2004
هـ	الرموز المستخدمة في التقرير
ي	نظرة عامة على اقتصادات الدول العربية خلال عام 2004

نبذة تاريخية

كانت اللجنة السباعية لمحافظة المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية قد أوصت، عند اجتماعها في فبراير 1980، بأن يتولى صندوق النقد العربي مسؤولية إعداد تقرير سنوي موحد يتناول التطورات الاقتصادية في الوطن العربي بالتنسيق والتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة، بغية الحد من تعدد الجهود التي تبذل من جانب كل من المنظمات في إعداد مثل هذا التقرير، ولتوفير قاعدة موحدة من البيانات والمعلومات عن إقتصادات الوطن العربي، بحيث يوفر التقرير الموحد خلفية تمكن السادة وزراء المال والاقتصاد العرب ومحافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية خلال اجتماعاتهم الدورية، وغيرهم من المهتمين بالشؤون الاقتصادية العربية، من مناقشة أهم القضايا التي تواجه الوطن العربي، سواء فيما يتعلق بالعلاقات بين الأقطار العربية، أو فيما يتصل بالعلاقات بينها وبين دول العالم الخارجي.

وقد صدر العدد الأول من التقرير الاقتصادي العربي الموحد في أغسطس 1980 وكان ذلك العدد ثمره للتعاون بين صندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. ثم انضمت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لهذا الجهد المشترك منذ العدد الثاني، كما انضمت منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروول منذ العدد الثالث.

وتأمل الجهات الأربع المشاركة في التقرير أن تكون قد وفقت في تحقيق الأهداف المرجوة منه، وعملت على توصيف الواقع الاقتصادي العربي بصورة علمية وموضوعية دقيقة وحيدة تامة، في إطار متماسك يعكس أهم أبعاد مسارات الاقتصادات العربية، وأن تكون بذلك قد قدمت ما يفيد ويعين المسؤولين والباحثين المهتمين بالشؤون الاقتصادية وتطورها في المنطقة العربية. كما تأمل أن يظل هذا الجهد موضع تطور مستمر، بفضل ما يثيره من تحليلات وتعليقات، وأن يصبح أحد محاور الارتكاز في متابعة تطورات الاقتصاد العربي، وعملاً مساعداً في وضع السياسات الاقتصادية التي تحقق التنمية والاستقرار في أرجاء الوطن العربي، وتدعم مسيرة التعاون والعمل العربي المشترك.

والله من وراء القصد،،،

عبد الرحمن السحبياتي	عبد اللطيف الحممد	جاسم المناعي	عبد العزيز التركي
الأمين العام المساعد	المدير العام	المدير العام	الأمين العام
للشؤون الاقتصادية	رئيس مجلس الإدارة	رئيس مجلس الإدارة	منظمة الأقطار العربية
الأمانة العامة	الصندوق العربي للإنماء	صندوق النقد	المصدرة للبتروول
لجامعة الدول العربية	الاقتصادي والاجتماعي	العربي	(الأوابك)

تقديم

يتناول التقرير الاقتصادي العربي الموحد لهذا العام، وكعادته منذ صدور العدد الأول منه عام 1980، التطورات الاقتصادية في الدول العربية. وقد حرصت الجهات المشاركة في إعداده على أن يعكس التقرير بصورة موضوعية وعلمية أوضاع الاقتصادات العربية سواء من ناحية ما يتضمنه من منهجية في تصنيف الدول العربية، أو من ناحية البيانات والمعلومات المتاحة.

ودرج التقرير منذ بداية إعداده على تصنيف الدول العربية في مجموعات وفق المؤشرات الرئيسية مثل كثافة الموارد والسكان وتنوع القاعدة الإنتاجية، وحسبما تقتضيه ظروف وتغيرات مختلف المراحل التنموية. وقد كان تصنيف الدول في مجموعتين نفطية وغير نفطية الأكثر استخداماً خلال المراحل السابقة، إلا أن التطورات الاقتصادية في الدول العربية خلال الأعوام الأخيرة أظهرت وجود حاجة إلى إعادة النظر مرة أخرى في تصنيفها. وحيث أن الاعتبارات التي تم الاستناد عليها في التصنيف الذي اعتمده التقرير في الأعداد الماضية باتت لا تعكس حقيقة الأوضاع الاقتصادية لهذه الدول، فقد اتفقت الجهات المشاركة في إعداد التقرير على عدم تصنيف الدول إلى أي مجموعات ابتداءً من العدد السادس عشر منه، علماً بأنه قد يتم تصنيفها في بعض الفصول حسب الموضوع قيد الدراسة. ولذا، فقد يجد القارئ أن بعض الفصول تصنف الدول ضمن مجموعة أو أخرى، كما أن التصنيف يختلف من فصل لآخر تبعاً لاختلاف مواضيع هذه الفصول. وسيستمر العمل في تحليل التطورات الاقتصادية في الدول العربية دون تصنيف مسبق لها حتى تظهر التجربة وجود الحاجة لذلك.

ومن ناحية البيانات والمعلومات، يحرص القائمون على إعداد مواد التقرير على الحصول على البيانات والمعلومات من المصادر الوطنية الموثوقة، وإجراء التقديرات لما لا يستطيعون الحصول عليه بعد ذلك، وفي نفس الوقت إنجاز مادة التقرير في الوقت المحدد. وتجدر الإشارة في هذا الصدد، أن الجهات المعنية في الدول العربية تبذل جهوداً مشكورة، ليس فقط، في الاستجابة لطلبات استكمال الاستبيان الخاص بالتقرير، ولكن أيضاً في تقديم المزيد من البيانات والمعلومات المتوافرة لديها. ونأمل أن يستمر هذا الاتجاه الإيجابي حتى يتمكن المسؤولون عن إعداد مواد التقرير من إعطاء صورة متكاملة و قدر المستطاع لمختلف جوانب الاقتصادات العربية.

واستمراراً للنهج المتبع، يتناول محور التقرير لهذا العام "الربط الكهربائي بين الدول العربية"، وهو الفصل العاشر من هذا التقرير. ونرجو أن يكون هذا الفصل إضافة جيدة إلى التقرير ومرجعاً للمسؤولين والدارسين لهذا الموضوع. وبالنسبة للفصل الثالث عشر، بعنوان "التعاون الاقتصادي العربي - منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى" والذي درج التقرير على تناوله منذ عام 1998 ومع استكمال البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في مطلع عام 2005، ارتأينا إعداد وإدراج فصل بعنوان "التطورات في العمل الاقتصادي العربي المشترك".

وأخيراً، فإنه وفي سبيل تسهيل عملية التحليل المقارن، تم احتساب البيانات المتعلقة بالتطورات الاقتصادية في الدول العربية بالدولار الأمريكي حسب أسعار صرف العملات الوطنية المستقاة من البيانات التي توفرها الدول لأغراض التقرير. ونظراً لتعرض أسعار صرف عملات عدد من الدول العربية للتقلبات، فإن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالدولار تختلف في هذه الدول عنها بالعملات الوطنية، وفي بعض الأحيان بصورة ملحوظة.

مؤشرات عامة عن الدول العربية

خلال عام 2004

		المساحة
مليار هكتار (14.2 مليون كم ²)	1.4	المساحة الكلية
في المائة	10.2	نسبتها إلى العالم
		السكان والعمالة
مليون نسمة	306.4	عدد السكان
في المائة	5.0	نسبتهم إلى العالم
مليون عامل (عام 2003)	115	العمالة العربية
في المائة (عام 2003)	15	معدل البطالة
		الناتج المحلي الإجمالي
مليار دولار	870.0	القيمة بالأسعار الجارية
في المائة	15.8	معدل النمو السنوي (بالأسعار الجارية)
في المائة	6.7	معدل النمو السنوي (بالأسعار الثابتة لعام 2000)
دولار	2935	متوسط نصيب الفرد (بسر السوق)
في المائة	34.6	نسبة القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية
في المائة	10.1	نسبة القيمة المضافة للصناعات التحويلية
		النفط
في المائة	59.8	نسبة احتياطي النفط المؤكد إلى الاحتياطي العالمي
في المائة	31.0	نسبة احتياطي الغاز الطبيعي إلى الاحتياطي العالمي
مليون برميل يومياً	22.1	إنتاج النفط الخام
في المائة	31.0	نسبة إنتاج النفط الخام إلى الإنتاج العالمي
في المائة (عام 2003)	35.8	نسبة إنتاج الغاز الطبيعي إلى الإنتاج العالمي
مليار دولار	248.5	عوائد الصادرات النفطية (بالأسعار الجارية)
		التجارة
مليار دولار	396.5	الصادرات السلعية
في المائة	4.4	نسبة الصادرات إلى الصادرات العالمية
مليار دولار	243.1	الواردات السلعية (سيف)
في المائة	2.6	نسبة الواردات إلى الواردات العالمية
مليار دولار	34.7	إجمالي الصادرات البينية
في المائة	10.1	نسبة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية
		الاحتياطيات الخارجية الرسمية*
مليار دولار	197.2	القيمة
شهرًا	10.3	متوسط تغطية الاحتياطيات الرسمية للواردات العربية (فوب)
		الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة
مليار دولار	151.1	القيمة
مليار دولار	16.6	قيمة خدمة الدين العام
في المائة	12.2	نسبة خدمة الدين إلى حصيلة الصادرات (سلع وخدمات)
في المائة	42.1	نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي

* باستثناء الذهب النقدي.

الرموز المستخدمة في التقرير

البيان غير متوفر أو لا ينطبق	_____	...
القيمة أو النسبة تعادل الصفر	_____	-
نسبة مئوية	_____	(%)
جرام	_____	ج
كيلو متر	_____	كم
كيلو متر مربع	_____	كم ²
كيلو جرام	_____	كج/كجم
ملليتر (1/1000 لتر)	_____	مل
مليمتر	_____	مم
مليمتر مكعب	_____	مم ³
متر مكعب	_____	م ³
برميل نفط يومياً	_____	ب/ي
برميل مكافئ نفط	_____	ب م ن
برميل مكافئ نفط يومياً	_____	ب م ن/ي
طن مكافئ نفط	_____	ط م ن
وحدة حرارية بريطانية	_____	و ح ب
منظمة الأقطار المصدرة للبتروال	_____	أوبك
منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروال	_____	أوابك
جيجاوات	_____	ج. و.
جيجاوات بالساعة	_____	ج. و. س.
كيلو فولت	_____	ك. ف.

2004

يقدم التقرير الاقتصادي العربي الموحد هذا العام تحليلاً للتطورات الاقتصادية التي شهدتها الدول العربية خلال عام 2004. ويبدأ باستعراض مختصر لأحوال الاقتصاد الدولي، ثم ينتقل إلى الاقتصادات العربية مبتدئاً بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ثم التطورات في قطاعات الزراعة والصناعة والطاقة والنفط. وبعد ذلك يستعرض التقرير التطورات المالية والنقدية والمصرفية وتطورات أسواق الأوراق المالية العربية، ثم ينتقل إلى التجارة الخارجية والبيئية وموازن المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف. وكمحور لهذا العام يتطرق التقرير لموضوع الربط الكهربائي بين الدول العربية. وبعد ذلك يقدم التقرير عرضاً للعون الإنمائي العربي، ثم يستعرض أوضاع الاقتصاد الفلسطيني، ويختتم فصوله بالتطورات في العمل الاقتصادي العربي المشترك.

أداء الاقتصاد العالمي

استمر تحسن أداء الاقتصاد العالمي خلال عام 2004، حيث بلغ معدل نموه الحقيقي 5.1 في المائة، مقابل 4 في المائة في عام 2003، وما نسبته 3 في المائة في عام 2002. وقد تزامن هذا التحسن مع ارتفاع الطلب الكلي وتزايد الضغوط التضخمية في الدول المتقدمة، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية إلى مستويات قياسية.

ولقد تحقق النمو الاقتصادي الحالي كمحصلة لارتفاع معدلات النمو في الدول المتقدمة والدول النامية مع تباين معدلات الأداء بين التحسن الواضح والتحسين الطفيف. ففي الدول المتقدمة، حققت كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة واليابان ومنطقة اليورو وكندا والدول الآسيوية حديثة التصنيع معدلات نمو مرتفعة هذا العام. وبالنسبة للدول النامية، فقد ارتفع معدل النمو بصورة ملحوظة في دول وسط وشرق أوروبا والدول النامية الآسيوية ورابطة الدول المستقلة، وارتفع بدرجة أقل في دول نصف الكرة الغربي (أمريكا اللاتينية) ودول أفريقيا. وبالنسبة لدول الشرق الأوسط، فقد تباطأ معدل نموها بصورة طفيفة عن العام الماضي، وإن كانت اتجاهات النمو تشير إلى الارتفاع في العديد من دول المنطقة.

وقد صاحب النمو العالمي الجيد ارتفاعاً معتدلاً لمعدلات التضخم العالمي. ففي الدول المتقدمة بلغ معدل التضخم 2 في المائة عام 2004، مقارنة بمعدل 1.8 في المائة عام 2003، بينما انخفض معدل التضخم في الدول النامية من 6 في

المائة عام 2003 إلى 5.7 في المائة عام 2004. ورافق أيضاً النمو المرتفع في الاقتصاد العالمي ارتفاع حجم التجارة العالمية في السلع والخدمات بمعدل يقارب ضعف معدل نمو الاقتصاد العالمي خلال عام 2004. ولقد ساهمت تجارة الدول الآسيوية واليابان والولايات المتحدة في معظم نمو التجارة العالمية خلال عام 2004.

ولقد تمكنت السياسات النقدية من مساندة الانتعاش الاقتصادي العالمي خلال العام، حيث بقيت معدلات الفوائد طويلة الأجل متدنية نسبياً. أما في جانب السياسات المالية، فعلى الرغم من بقاء عجز الموازنة عالياً في الدول الصناعية، خاصة الولايات المتحدة، فإنها لم تكن توسعية في هذه الدول، خلال عام 2004 في ضوء التحسن الملحوظ في جانب الإيرادات وبقاء النفقات عند مستوياتها. وبالنسبة لتطور أسعار الصرف، فقد شهدت أسواق الصرف العالمية انخفاض سعر صرف الدولار مقابل اليورو والين والجنيه الإسترليني، وكذلك أمام عدد من العملات المعومة للدول الآسيوية ذات اقتصادات السوق الناشئة. وتضافرت مجموعة من العوامل أدت إلى تراجع قيمة الدولار، أبرزها القلق المتزايد جراء تزايد عجز الحساب الجاري الأمريكي، وذلك مقابل احتفاظ المصارف المركزية في بعض الدول الآسيوية، باحتياطات رسمية ضخمة بالدولار وإعادة توزيع محتمل لمكونات محافظها من العملات الرئيسية لصالح اليورو.

هذا، وشهدت أسواق الأوراق المالية الدولية تحسناً ملحوظاً، وارتفعت مؤشرات غالبية الأسواق الرئيسية الدولية للأسهم مع استعادة ثقة المستثمرين في ضوء النتائج الإيجابية التي حققتها غالبية الشركات المدرجة في تلك الأسواق، وكذلك التوقعات باستمرار تحسن أداء الاقتصاد العالمي.

وشهدت التدفقات المالية إلى الدول النامية تحسناً في جانب الاستثمار الأجنبي المباشر عام 2003، بعد أن تراجع إجمالي هذا الاستثمار خلال عام 2002، وبلغت حصة الدول النامية منه حوالي 42 في المائة من إجمالي العالم. وتستقطب الدول الآسيوية، وخاصة الصين وهونج كونج وسنغافورة ما يقارب نصف إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن مجموع الدول العربية يجتذب نسبة متواضعة تقدر بحوالي 1.6 في المائة من إجمالي العالم للاستثمار الأجنبي المباشر وحوالي 5 في المائة من إجمالي الاستثمار المباشر في الدول النامية. إلا أنه يتوقع زيادة هذه التدفقات المالية المتجهة إلى الدول العربية، في ضوء التحسن في مناخ الاستثمار في العديد منها.

وفيما يتعلق بالديون الخارجية، ارتفع إجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى بدرجة أقل من العام السابق. وفي الوقت نفسه تراجعت مدفوعاتها لخدمة الدين كنسبة إلى الصادرات من السلع والخدمات بسبب نمو حجم تجارتها الخارجية بمستويات مرتفعة خلال العام.

وفي ظل استمرار الانتعاش الحالي، فإن الاقتصاد العالمي معرض إلى عوامل تصحيحية قد تهدد استمرارية النمو العالمي المرتفع في المستقبل. ومن أبرز هذه العوامل، الزيادة المرتقبة في معدلات التضخم في الدول المتقدمة، في

ضوء تدني معدلات الفوائد طويلة الأجل وما يصاحبها من تحفيز لزيادة الطلب الكلي، وفي ظل استمرار العجوزات الهائلة في الموازنات العامة وتدني معدلات الادخار في هذه الدول. بالإضافة، فإن التوقعات باستمرار أسعار النفط العالمية المرتفعة يخشى أن تؤدي إلى تباطؤ النمو في الدول المتقدمة والدول النامية على السواء، مع التوقعات بتزايد التضخم فيها. وأخيراً وليس آخراً، فإن الاختلالات المالية الناجمة عن الفوائض الدولية في موازين الحسابات الخارجية الجارية يتطلب المزيد من التعاون الدولي لإعادة التوازن في التدفقات المالية الدولية، بما يعزز الاستقرار المالي العالمي من جانب، ويسمح للدول النامية، ومنها الدول العربية ذات الفوائض المالية، بحمايتها من آثار التقلبات في أسعار صرف العملات الرئيسية والمحافظة على قيمها الحقيقية، من جانب آخر.

أداء الاقتصادات العربية

تطورات الاقتصاد الكلي

كان للتطورات العالمية انعكاساتها الإيجابية على وتيرة النشاط الاقتصادي في الدول العربية، فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة من 751 مليار دولار عام 2003 إلى 870 مليار دولار عام 2004، محققاً بذلك معدلاً مرتفعاً للنمو بالأسعار الجارية، وللعام الثاني على التوالي، بلغ 15.8 في المائة مقارنة بحوالي 11.3 في المائة في العام السابق. ويقدر معدل النمو بالأسعار الثابتة بنحو 6.7 في المائة خلال عام 2004 مقارنة بحوالي 6.1 في المائة عام 2003. وبقيت معدلات التضخم عند مستويات معتدلة في ضوء ما شهدته اقتصادات الدول العربية من توسع في النشاط الاقتصادي، وهي تعكس أيضاً السياسات المالية والنقدية السليمة المتبعة فيها للسيطرة على الضغوط التضخمية الداخلية والخارجية.

وقد شهد هيكل الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية زيادة الأهمية النسبية لقطاع الإنتاج السلعي، فضلاً عن النمو المرتفع في ناتج الصناعات الاستخراجية، في ضوء ارتفاع الأسعار العالمية للنفط وإنتاجه. إلا أن وتيرة نمو الناتج في قطاع التشييد وقطاعات البنية الأساسية قد تباطأت في غالبية الدول العربية خلال عام 2004، كما انخفضت مساهمة قطاع الخدمات الحكومية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية. ويعكس تباطؤ نمو الناتج لقطاع الخدمات الحكومية سياسات ترشيد الإنفاق العام التي طبقتها الدول العربية خلال السنوات الماضية.

وفيما يتعلق بتطور الاستهلاك والاستثمار والادخار في الدول العربية، انخفضت نسبة الاستهلاك النهائي إلى إجمالي الناتج المحلي للدول العربية، وبقيت نسبة الاستثمار الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي لعام 2004 عند مستواها في عام 2003. ولا تزال معدلات الادخار والاستثمار في غالبية الدول العربية تبلغ في المتوسط حوالي 20 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بمعدلات تتجاوز 30 في المائة في العديد من الدول النامية. وارتفعت حصيلة صادرات

السلع والخدمات للدول العربية كمجموعة بوتيرة نمو أعلى من وتيرة نمو الواردات من السلع والخدمات، مما أدى إلى ارتفاع فائض فجوة الموارد للدول العربية في عام 2004.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه ما زالت هناك حاجة لبذل المزيد من الجهود لتشجيع تعبئة المدخرات العربية بتهيئة المناخ الملائم لاجتذاب جانب مهم من الفوائض العربية وتدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك حتى يمكن رفع معدلات النمو بشكل مستدام إلى المستوى المطلوب لتوفير فرص العمل في الدول العربية.

التطورات الاجتماعية

يقدر عدد سكان الدول العربية في عام 2004 بحوالي 306.4 مليون نسمة ومعدل نمو سنوي بلغ 2.3 في المائة بالمتوسط. ويلاحظ أن هذا المعدل الأعلى مقارنة بمثيله في الأقاليم الرئيسية في العالم ما عدا أفريقيا جنوب الصحراء. ويتميز الوضع السكاني في الدول العربية بارتفاع معدلات الخصوبة يصاحبه انخفاض سريع في معدلات الوفيات، مما أدى إلى اتساع القاعدة الفتية من السكان، إذ تبلغ نسبة عمر السكان دون 15 سنة حوالي 40 في المائة في غالبية الدول العربية، مما يشكل عبئاً إضافياً على الاقتصادات العربية لتوفير فرص العمل للقوى العاملة الفتية والمتزايدة.

وبالرغم من الوضع السكاني المشار إليه سابقاً، فقد تمكنت الدول العربية من تحقيق إنجازات ملموسة في مجالات التنمية البشرية والاجتماعية. وطراً خلال عام 2004 تحسناً بصفة عامة في معدلات القيد وانخفاض معدلات الأمية، وذلك بالرغم من أن معدلات الأمية لا تزال مرتفعة نسبياً في عدد من الدول العربية. ويقدر معدل الأمية بحوالي 39 في المائة من إجمالي سكان الدول العربية. وما تزال الفجوة في معدلات الأمية بين الشباب من الجنسين في الدول العربية الأكبر من بين الأقاليم الرئيسية في العالم.

وبالنسبة لأوضاع القوى العاملة، يقدر إجمالي القوى العاملة في الدول العربية بحوالي 115 مليون عامل في عام 2003، ويقدر معدل نموها بنحو 3.2 في المائة سنوياً. وتتنوع القوى العاملة حسب القطاعات الاقتصادية كالتالي، إذ يستوعب قطاع الخدمات 53 في المائة من القوى العاملة في الدول العربية، يليه قطاعي الزراعة والصناعة بنسبة حوالي 29.5 في المائة و17.5 في المائة من القوى العاملة على التوالي. ويلاحظ أيضاً تزايد معدلات البطالة للمتعلمين والداخلين لسوق العمل لأول مرة. هذا ولا تزال الدول العربية كمجموعة تسجل أدنى معدلات لمشاركة المرأة في سوق العمل من بين الأقاليم الرئيسية في العالم. ومن جانب آخر، ونتيجة لتحسن الظروف المعيشية ومستوى الخدمات الصحية، ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة وانخفضت معدلات وفيات الرضع في جميع الدول العربية. ومع ذلك، لا يزال حوالي ربع سكان الدول العربية محرومين من مياه الشرب المأمونة، وتتوفر مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي المناسب في المناطق الحضرية أكثر منها في المناطق الريفية.

التطورات القطاعية

الزراعة

بلغ الناتج الزراعي للدول العربية خلال عام 2004 نحو 67 مليار دولار وما نسبته 7.7 في المائة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (بالأسعار الجارية). وانخفضت الأهمية النسبية لناتج القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في ضوء الزيادة المرتفعة للأهمية النسبية لقطاع الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2004.

وترتبط الزراعة العربية ارتباطاً وثيقاً بالظروف المناخية والبيئية والموارد المائية. ولقد أدت الظروف المناخية غير المواتية في بعض الدول العربية في عام 2004 إلى انخفاض إنتاج أهم المحاصيل الزراعية كالحبوب والبقوليات والبنجر الزيتية. وفي المقابل سجلت محاصيل السكر والخضار والفواكه زيادات في الإنتاج. وبالنسبة للإنتاج الحيواني والسمكي، فعلى الرغم من زيادة عدد الوحدات الحيوانية، فقد تراجع إنتاج اللحوم والألبان، وتراجع أيضاً الإنتاج السمكي، مما يدل على وجود قصور في زيادة الطاقة الإنتاجية وضعف الاستثمارات في هذه الأنشطة.

وفي جانب تجارة السلع الزراعية، فقد ارتفعت كل من قيمة الصادرات والواردات الزراعية، إلا أن معدل ارتفاع الصادرات كان أعلى من معدل زيادة الواردات، مما أدى إلى تقلص العجز في الميزان التجاري الزراعي في الدول العربية، وأصبحت الصادرات الزراعية تغطي نحو 27.4 في المائة من الواردات الزراعية. والجدير بالذكر أن الدول العربية حققت الاكتفاء الذاتي في إنتاج الفواكه والخضار والبيض والأسماك في عام 2004.

الصناعة

واصل أداء القطاع الصناعي تحسنه خلال عام 2004 وللعام الثاني على التوالي، وذلك في ظل استمرار ارتفاع الأسعار العالمية للنفط وزيادة إنتاجه. فقد ارتفع ناتجه إلى نحو 388.6 مليار دولار، محققاً بذلك نمواً قدره 28 في المائة. أما مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي فقد تحسنت أيضاً تحسناً ملحوظاً لتصل إلى نحو 44.7 في المائة مقارنة بنحو 40.4 في المائة في العام السابق. ويعزى هذا التحسن إلى نمو ناتج قطاع الصناعة الاستخراجية في عام 2004 بمعدل 35 في المائة، بينما وصلت الزيادة في ناتج قطاع الصناعة التحويلية إلى نحو 8.9 في المائة خلال العام.

وفي جانب الهيكل القطاعي للصناعات، تتكون الصناعة الاستخراجية في الجزء الأكبر منها من النفط والغاز، حيث يساهمان بحوالي 85 في المائة من ناتج الصناعة الاستخراجية. وأما الصناعة التحويلية، فتتوزع الأهمية النسبية فيها

على الصناعات الكيماوية والمشتقات النفطية والبلاستيك والفحم والمطاط بنسبة 33 في المائة، ثم الصناعات الغذائية والمشروبات بنسبة 16 في المائة، يلي ذلك صناعة المعدات وآلات النقل بنسبة 15 في المائة، فصناعة المنسوجات والملابس والصناعات الجلدية بنسبة 11 في المائة، والصناعات الأخرى بنسبة 25 في المائة.

وقد طرأت تطورات مهمة خلال عام 2004 في القطاع الصناعي في الدول العربية، من شأنها أن تؤدي إلى زيادة الإنتاج الصناعي وتوسيع قدراته الإنتاجية. فقد شهدت صناعة استخراج النفط والغاز تطورات مهمة في كل من السعودية ومصر والجزائر وليبيا. كما واصل العديد من الدول العربية تطوير صناعتها التحويلية، حيث أضيفت طاقات جديدة للإنتاج، وتم توسيع طاقات قائمة، والتخطيط لمصانع جديدة.

وفي صناعة الغزل والمنسوجات والملابس، تعمل كل من مصر والجزائر وتونس والمغرب وتركيا وفرنسا وإيطاليا، في إطار الشراكة الأوروبية المتوسطية التي تربطها على الإسراع في تطبيق قواعد الإعفاء الجمركي للمنسوجات والملابس بعد الانتهاء من إعداد استراتيجية لزيادة تنافسية القطاع عن طريق تحسين الإنتاجية، والتحول إلى منتجات ذات قيمة مضافة أعلى، وزيادة التنسيق بين المصممين والمصنعين والموزعين، وزيادة مرونة عمليات الإنتاج بما يضمن إنجاز الطلبات بسرعة أكبر وبما يتناسب مع التغيرات السريعة في الأذواق، وتسهيل إجراءات النقل والجمارك والتدريب والبحث والتطوير التكنولوجي.

وبالنسبة لصناعة الدواء، استمر اهتمام الدول العربية بهذه الصناعة لمساهمتها في توفير الدواء للمواطنين بسعر مناسب، وإيجاد فرص عمل جديدة، وتوفير النقد الأجنبي عن طريق سد جزء من حاجة السوق المحلي والتصدير للخارج، كما هو الحال في المغرب ومصر والأردن.

النفط والطاقة

اتسم عام 2004 بالارتفاع المتواصل لأسعار النفط ووصولها إلى مستويات عالية لم يشهد لها مثيلاً، حيث وصل متوسط سعر سلة أوبك السنوي إلى 36.0 دولار/ برميل. وتضافرت مجموعة من العوامل لدفع الأسعار باتجاه الصعود، وهي عوامل مختلفة ومتشابكة في الوقت نفسه. بعضها يتعلق بالنمو غير المتوقع في الطلب العالمي على النفط لاسيما في الصين والولايات المتحدة، وبعضها الآخر يتعلق بالأوضاع السياسية في مختلف المناطق الإقليمية. ولا يمكن في هذا السياق إهمال دور عامل المضاربات في الأسواق المستقبلية للنفط. وقد أفضى تحسن أداء الاقتصاد العالمي، بشكل عام، والاقتصاد الأمريكي بشكل خاص، إلى زيادة الطلب العالمي على النفط ليصل إلى 82.2 مليون برميل يومياً. أما إجمالي الإمدادات العالمية فقد بلغت 83 مليون برميل في اليوم وارتفع مستوى المخزون التجاري العالمي عن مستوى عام 2003، ليغطي حوالي 66 يوماً من الاستهلاك.

وفيما يتعلق بالدول العربية، شكلت مساهمتها في الإنتاج العالمي للنفط في عام 2004 نسبة 31 في المائة. وتقدر مساهمتها في الإنتاج العالمي للغاز الطبيعي المسوق في عام 2003 بنسبة 35.8 في المائة. هذا، وقد أدى الارتفاع في كل من أسعار النفط وصادراته من الدول العربية إلى زيادة عوائدها النفطية لتصل إلى حوالي 248.5 مليار دولار في عام 2004. كما تزايد استهلاك الطاقة في الدول العربية، واستمرت هذه الدول في الاعتماد على المنتجات النفطية والغاز الطبيعي بشكل رئيسي لتلبية احتياجاتها من الطاقة. وقد أدت النشاطات الاستكشافية في الدول العربية إلى تحقيق 68 اكتشافاً في عام 2003 و42 اكتشافاً جديداً في عام 2004. ويقدر إجمالي الاحتياطيات النفطية في الدول العربية في عام 2004 بنحو 59.8 في المائة من الاحتياطي العالمي، ويقدر إجمالي الاحتياطيات المؤكدة من الغاز الطبيعي في الدول العربية بحوالي 31 في المائة من إجمالي الاحتياطي العالمي.

التطورات المالية

حققت الموازنات الحكومية في الدول العربية مجتمعة تحسناً كبيراً في مؤشرات أداء المالية العامة خلال عام 2004، مع وجود تفاوت في الأداء بين الدول الرئيسية المصدرة للنفط وبقية الدول العربية. فقد تم تحقيق فائض كلي للعام الثاني على التوالي، يعكس بدرجة كبيرة الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط، وبدرجة أقل الارتفاع الملحوظ أيضاً في الإيرادات الضريبية خلال العام. فقد ازدادت الإيرادات النفطية بنحو 27.9 في المائة خلال العام لتصل إلى حوالي 179.8 مليار دولار والإيرادات الضريبية بنحو 16.4 في المائة لتصل إلى حوالي 68.2 مليار دولار. وقد أدت هذه الزيادات مجتمعة إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات العامة للدول العربية خلال عام 2004 بنحو 21.9 في المائة لتصل إلى مستوى قياسي بلغ نحو 274.8 مليار دولار، وارتفعت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 32.9 في المائة مقارنة بنحو 30.8 في المائة في العام 2003. وفي جانب الإنفاق، فقد ارتفعت النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية خلال عام 2004 بنسب عالية بلغت نحو 8.4 في المائة و9.9 في المائة على التوالي لترتفع النفقات الإجمالية في المحصلة بنحو 8.2 في المائة وتبلغ مستوى قياسي قدره 242.3 مليار دولار. غير أن نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي تراجعت إلى حوالي 29 في المائة عام 2004 مقارنة بنحو 30.6 في المائة في العام السابق.

وبالنسبة للمديونية الداخلية، تشير التقديرات الأولية إلى أن إجمالي الدين العام الداخلي للدول العربية كمجموعة قد انخفض من نحو 341.8 مليار دولار ونسبة 54.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2003 إلى نحو 336 مليار دولار ونسبة 47.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2004. وبارتفاع الإيرادات الحكومية بشكل كبير، تحسنت مؤشرات الادخار الحكومي وارتفعت الفوائض الجارية بشكل ملحوظ. وعلى الرغم من أن التطورات في جانب الإيرادات قد حدثت مقابل ارتفاع كبير في النفقات العامة بشقيها الجاري والاستثماري، فقد كانت المحصلة تحقيق فائض كلي هو الأعلى مقارنة بالفوائض التي تم تحقيقها في سنوات سابقة، وذلك بالنسبة للدول العربية مجتمعة.

وفي ضوء استمرار ارتفاع الإيرادات، فإن زيادة الإنفاق لا زالت تثير بعض القلق، إذ أن ارتفاع النفقات خلال عام 2004 قد أتى على خلفية التوجه العام خلال السنوات الخمس الماضية للتراخي بعض الشيء في السيطرة على الإنفاق

والاتجاه نحو اتباع سياسات مالية توسعية، حيث يلاحظ أن إجمالي النفقات قد بلغ مستويات مرتفعة مقارنة مع الفترات السابقة. ويعزى ذلك في بعض الدول إلى سعي الحكومة لتغطية احتياجات تطوير البنية التحتية والخدمات الاجتماعية، وفي البعض الآخر إلى سعيها لدعم النمو ومواجهة ضغوط البطالة والفقر. ويلاحظ في هذا السياق أن الخيارات المتاحة حالياً أمام الحكومة محدودة في مواجهة مشكلات البطالة والفقر وتدني الخدمات الاجتماعية، خاصة وأنها لا تستطيع الاعتماد بالكامل على القطاع الخاص للقيام بدور فاعل في مواجهة هذه التحديات، وذلك في الأجلين القصير والمتوسط. وبذلك فإن أمام الحكومة اختيار صعب بين معالجة ضغوط البطالة والفقر وما يترتب على ذلك من زيادة الإنفاق وبين ضبط وترشيد الإنفاق للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي.

التطورات النقدية والمصرفية والتطورات في أسواق الأوراق المالية

في المجال النقدي، ارتفعت السيولة الناجمة عن الزيادة الضخمة في عوائد الصادرات النفطية، مما تطلب العمل على تحييد الآثار التوسعية للسيولة والحد من الضغوط التضخمية. وقد توصلت السياسات النقدية إلى كبح هذه الضغوطات، وسجلت معظم الدول العربية معدلات تضخم مقبولة خلال عام 2004. وقد تحقق ذلك في العديد من الدول العربية من خلال مقابلة الزيادات في صافي الموجودات الأجنبية بتقليص في صافي الائتمان الممنوح للحكومة مع إتاحة نمو الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص عند المستوى الذي يدعم النمو الاقتصادي. وتجدر الإشارة إلى أن تراجع صافي الائتمان الممنوح للحكومة يعكس أيضاً التحسن الملحوظ في الأوضاع المالية للحكومة وفي مراكزها مع الأجهزة المصرفية خلال عام 2004.

في مجال التطورات المصرفية، تحسن أداء المصارف التجارية العربية حيث ارتفع إجمالي الودائع المصرفية وإجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية المقدمة بالنسبة نفسها. وقد حققت المصارف التجارية العربية أرباحاً عالية نسبياً، ساهمت بدورها في زيادة معدلات العائد على الأصول وحقوق الملكية ومعالجة مشكلات القروض المتعثرة. وقد حصل عدد من المصارف التجارية العربية على درجات تصنيف ائتمانية جيدة في عام 2004، وذلك من قبل المؤسسات الدولية المختصة بتقييم الجدارة الائتمانية.

وفيما يتعلق بالتطورات في أسواق الأوراق المالية العربية، حققت غالبيتها أداءً جيداً في عام 2004 وذلك في ضوء طفرة السيولة الناجمة عن زيادة الإنفاق الحكومي، وتدني أسعار الفائدة العالمية والمحلية، وعودة بعض رؤوس الأموال العربية إلى المنطقة العربية. وقد أدت هذه العوامل إلى زيادة إجمالي حجم التداول في هذه الأسواق، فارتفعت قيمة الأسهم المتداولة لتصل إلى 568.3 مليار دولار في عام 2004 مقارنة مع 230.4 مليار دولار في عام 2003، أي بزيادة قدرها 146.6 في المائة. وقد أدت هذه التطورات إلى ارتفاع مؤشر صندوق النقد العربي من 141.9 نقطة في نهاية عام 2003 إلى 215.7 نقطة في نهاية عام 2004، أي بزيادة نسبتها 52 في المائة، وهو أعلى مستوى حققه هذا المؤشر، منذ بداية احتسابه في عام 1994.

التجارة الخارجية العربية

حققت التجارة الخارجية العربية أداءً جيداً عام 2004 وللعام الثاني على التوالي، فقد بلغت قيمة الصادرات العربية الإجمالية 396.5 مليار دولار ونمت بنسبة 30.4 في المائة، في ضوء ارتفاع الأسعار العالمية للنفط وزيادة الدول العربية الكميات المصدرة منه لمقابلة الطلب العالمي المتزايد. وبذلك ارتفعت حصة الصادرات العربية في الصادرات العالمية لتصل إلى نسبة 4.4 في المائة. وبجانب التحسن في أداء الصادرات، ارتفعت أيضاً الواردات العربية الإجمالية لتصل إلى 243.1 مليار دولار ونسبة نمو بلغت 24.7 في المائة في عام 2004، ويعزى ذلك في جزء منه إلى تراجع سعر صرف الدولار مقابل معظم العملات الرئيسية الأخرى، وفي جزء آخر إلى زيادة وتيرة النمو الاقتصادي في الدول العربية وما تطلبه من زيادة حجم الواردات. كما أن ارتفاع قيمة واردات النفط ومشتقاته أدى إلى زيادة قيمة واردات الدول المستوردة للنفط. وارتفعت بذلك حصة الواردات العربية في الواردات العالمية بصورة طفيفة إلى نسبة 2.6 في المائة.

وعلى صعيد اتجاهات التجارة العربية الإجمالية، تراجعت حصة الصادرات العربية إلى الاتحاد الأوروبي، الشريك التجاري الأول للدول العربية، وإلى اليابان والولايات المتحدة، بينما ارتفعت حصة الصادرات العربية إلى آسيا بوجه عام والصين بوجه خاص، كما ارتفعت أيضاً حصة الصادرات البينية العربية. وبالنسبة لمصادر الواردات العربية الإجمالية، واصلت حصة كل من الواردات العربية البينية والواردات العربية من الولايات المتحدة وآسيا ومنها الصين بوجه خاص تقدمها في الواردات العربية الإجمالية. بينما استمر تراجع حصة كل من الواردات العربية من الاتحاد الأوروبي واليابان. وفيما يتعلق بالهيكل السلعي للتجارة العربية، استأثرت فئة الوقود المعدني بالحصة الكبرى في مكونات الصادرات العربية، ثم تلتها المصنوعات والآلات ومعدات النقل، والمنتجات الكيماوية والأغذية والمشروبات. وفي جانب مكونات الواردات احتلت الآلات ومعدات النقل أعلى حصة في هيكل الواردات العربية، تلتها المصنوعات ثم الأغذية والمشروبات.

وفيما يخص التجارة البينية العربية، ارتفعت قيمة الصادرات البينية لتصل إلى حوالي 34.7 مليار دولار ونسبة زيادة قدرها 36.1 في المائة في عام 2004. وبلغت قيمة الواردات البينية 29.8 مليار دولار ونسبة زيادة 36.6 في المائة. وبذلك شكلت حصة الصادرات البينية 8.7 في المائة من إجمالي الصادرات العربية، كما شكلت حصة الواردات البينية 12.2 في المائة من إجمالي الواردات العربية في عام 2004.

ومن أهم التطورات في سياسة التجارة الخارجية في الدول العربية، اتخاذ الدول العربية المصدرة للمنسوجات والملابس عدداً من الإجراءات الوقائية لحماية مصالحها التصديرية إلى أسواقها الرئيسية، أي الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وذلك في ظل الانتهاء من العمل بنظام الحصص المفروض على صادرات الدول النامية في المنسوجات والملابس، وفي إطار تنفيذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية للمنسوجات والملابس. وبالنسبة للتطورات في السياسة

التجارية البينية العربية، فمع انتهاء تطبيق البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، في مطلع عام 2005، تصبح السلع ذات المنشأ العربي والمتبادلة بين الدول العربية الأعضاء في المنطقة معفاة من الرسوم الجمركية.

موازن المدفوعات والدين العام الخارجي ونظم الصرف

تعزز وضع موازين المدفوعات والاحتياطيات لمجموع الدول العربية في عام 2004 بفضل الارتفاع الكبير في قيمة الصادرات العربية الإجمالية الناجم عن ارتفاع الأسعار العالمية للنفط، وقيام الدول العربية المنتجة بزيادة الكميات المصدرة منه لمقابلة الطلب العالمي المتنامي. وفي ظل هذا الأداء المتميز للصادرات العربية الإجمالية، ارتفعت الفوائض المسجلة في الموازين التجارية والموازن الخارجية الجارية والكلية للدول العربية خلال عام 2004، كما واصلت الاحتياطيات الخارجية الرسمية الإجمالية للدول العربية اتجاه نموها السنوي المطرد. وأسفر الميزان التجاري لمجموع الدول العربية عن فائض قدره 153.3 مليار دولار وهو ما يتجاوز الفائض القياسي السابق الذي كان قد تحقق في عام 2003 بنسبة حوالي 40 في المائة.

وبالنسبة لموازن الخدمات والدخل للدول العربية والتي تسفر تقليدياً عن عجز، ارتفع العجز بنسبة 11.6 في المائة في عام 2004 ليصل إلى نحو 37.5 مليار دولار، مقارنة مع نسبة زيادة بلغت 5.2 في المائة في عام 2003. ففي جانب المدفوعات، يشير ارتفاع مدفوعات دخل الاستثمار والخدمات المرتبطة بالشركات الأجنبية العاملة في قطاع النفط إلى ارتفاع وتيرة أرباحها في ضوء تحسن الأسعار العالمية للنفط. كما يعكس ارتفاع مدفوعات الشحن والتأمين الزيادات التي طرأت عن ارتفاع أسعار الوقود ونمو الواردات في الدول العربية المختلفة، نتيجة تسارع وتيرة النمو الاقتصادي فيها. أما في جانب المتحصلات، فقد برزت أهمية الأداء المتميز لقطاع السياحة العربية خلال عام 2004، حيث يُشار إلى استمرار تنامي أهمية السياحة العربية البينية وإلى ارتفاع حجم السياحة المتجهة لدول الخليج العربية. كذلك، زادت في عام 2004 متحصلات دخل الاستثمار في عدد من الدول العربية مع استمرار تنامي احتياطياتها الخارجية الرسمية وأصولها المستثمرة في الخارج.

وبالنسبة لبند التحويلات الجارية، والذي تشكل تحويلات العاملين أهم عناصره، فقد تواصل خلال عام 2004 الاتجاه السنوي المستمر منذ عام 2000 لانكماش صافي العجز فيه لمجموع الدول العربية، حيث انخفض العجز بنسبة 25.6 في المائة في عام 2004 عن مستوى عام 2003 ليصل إلى نحو 8.1 مليار دولار.

وبالنظر إلى الفائض الكبير المسجل في الموازين التجارية العربية خلال عام 2004، مصحوباً بالزيادة المحدودة في عجز موازين الخدمات والدخل وتراجع العجز في صافي التحويلات الجارية، فقد ارتفع الفائض الخارجي الجاري لمجموع الدول العربية في عام 2004، فبلغ نحو 107.7 مليار دولار، أي ما نسبته 65 في المائة عن المستوى القياسي السابق المسجل عام 2003. ويلاحظ في هذا الخصوص، أن فائض موازين الحسابات الخارجية الجارية للدول العربية

بلغ، كنسبة من ناتجها المحلي الإجمالي المقدر لعام 2004، نحو 12.9 في المائة مقارنة بنحو 9 في المائة في عام 2003 و4.3 في المائة في عام 2002.

ولقد أدى الفائض المذكور في موازين الحسابات الخارجية الجارية إلى رفع حجم الاستثمارات العربية في الخارج، وإلى تحقيق موازين المدفوعات الكلية للدول العربية لفائض قدره 33.7 مليار دولار في عام 2004. ونتيجة لذلك، استمر اتجاه النمو السنوي في إجمالي الاحتياطيات الخارجية الرسمية للدول العربية، حيث ارتفعت من حوالي 166.6 مليار دولار في نهاية عام 2003 إلى نحو 197.2 مليار دولار في نهاية عام 2004، وهو ما يمثل نسبة زيادة قدرها 18.3 في المائة.

وتجدر الإشارة في هذا السياق، أن الزيادات المتواصلة في حجم الاحتياطيات فوق مستوى النسب المستخدمة دولياً لتغطية الواردات والالتزامات الخارجية قصيرة الأجل، تطرح معها قضية دراسة أنسب البدائل المتاحة لاستخدام الاحتياطيات والمفاضلة بينها، وذلك بالإضافة إلى قضايا إدارة الاحتياطيات والمحافظة على قيمها الحقيقية وحمايتها من آثار التقلبات في أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية. فعلى سبيل المثال، ربما يكون من الأجدي، بدلاً عن العمل على تحقيق تراكم مستمر في حجم الاحتياطيات، استخدام جانب من هذه الاحتياطيات في السداد المبكر للديون عالية التكلفة في الدول المقترضة المتعاقدة في السابق على مثل هذه الديون.

وعلى صعيد تطورات المديونية الخارجية، شهدت مؤشرات المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة تحسناً أيضاً خلال عام 2004. فعلى الرغم من ارتفاع قيمة الدين العام الخارجي لهذه الدول، فإن زيادة عوائد الصادرات النفطية لبعض الدول المقترضة، مكنها من تقليل مستويات مديونيتها الخارجية بصورة ملحوظة كما في الجزائر. ونتيجة للنمو الجيد للنتائج المحلي والإجمالي وللصادرات من السلع والخدمات، فقد تراجعت نسبة إجمالي الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، وانخفضت أيضاً نسبة خدمة هذا الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات في الدول العربية المقترضة كمجموعة.

ولقد ازداد الاهتمام في العديد من الدول العربية بضرورة التنسيق بين سياسات إدارة الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي بهدف إدارة المديونية الكلية بشكل رشيد وتخفيض أعبائها على الاقتصاد الوطني. ويتطلب ذلك العمل على تخفيض العبء الكلي للمديونية إلى الناتج المحلي الإجمالي مع الحفاظ على التوازن المناسب في تركيبة هذه المديونية بين الدين العام الداخلي والدين العام الخارجي.

وفيما يخص تطورات أسعار الصرف العربية، أدى استمرار تراجع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل اليورو خلال عام 2004 إلى تراجع أسعار صرف عملات الدول العربية مقابل اليورو، وبصفة خاصة عملات الدول العربية التي ترتبط بالدولار. وبوجه عام، يؤدي هذا التراجع إلى زيادة تنافسية الصادرات غير النفطية العربية. وبالمقابل ترتفع قيمة السلع المستوردة من الدول التي ارتفعت عملاتها مقابل الدولار، ومنها بشكل خاص الاتحاد الأوروبي واليابان.

الربط الكهربائي بين الدول العربية

يشكل فصل الربط الكهربائي محور التقرير لهذا العام وذلك للاهتمام الكبير الذي توليه الدول العربية للموضوع، الأمر الذي يعزى لأهمية الربط الكهربائي في زيادة كفاءة وموثوقية استغلال الطاقة الكهربائية والحفاظ عليها والتوفير في إجمالي الاستثمارات التي تخصص لتوفير وحدات التوليد الكهربائي الجديدة من خلال الاستفادة من اختلاف أوقات الذروة ونمط استهلاك الكهرباء في الدول. إضافة إلى أنه يفتح آفاقاً جديدة لتصدير الطاقة الكهربائية للدول الأخرى، وعلى وجه الخصوص الدول الأوروبية.

وتجدر الإشارة في هذا السياق، إلى أن الدول العربية قد أولت خلال السنوات الماضية اهتماماً كبيراً بقطاع الكهرباء نظراً للمكانة التي يحتلها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتمكنت من تحقيق إنجازات ملموسة في إنشاء وتطوير بنية هذا القطاع والخدمات التي يوفرها. ويتضح ذلك من ارتفاع إجمالي قدرات التوليد المركبة في الدول العربية من حوالي 73 جيجاوات في عام 1990 إلى حوالي 120 جيجاوات في عام 2004، أي بمتوسط زيادة سنوية مقداره حوالي 3.6 في المائة خلال الفترة.

وقد شهدت فترة السبعينات والثمانينات جهوداً متواضعة للربط الكهربائي، حيث تم ربط الشبكة السورية بكل من الشبكتين اللبنانية والأردنية، وتم ربط الشبكة الجزائرية بكل من الشبكتين التونسية والمغربية، إلا أن قدرات خطوط الربط كانت محدودة، وبالتالي لم تتم الاستفادة منها إلا في حالات الضرورة القصوى. غير أنه قد تحسن الوضع بعض الشيء منذ مطلع التسعينات، حيث تم ربط مصر بالأردن والأردن بسورية ومصر بلبيبا والمغرب بأسبانيا وموريتانيا بكل من مالي والسنغال. وقد دخلت كل هذه المشاريع في الخدمة خلال الفترة 1998-2001، وتجري الاستفادة منها بصفة مستمرة. ويجري الآن استكمال مشاريع ربط سورية بكل من لبنان وتركيا وربط ليبيا بتونس، كما يتوقع أن يبدأ مشروع الربط الكهربائي لدول الخليج العربية في بداية عام 2006.

وبالإضافة إلى المشاريع التي اكتملت أو الجاري تنفيذها، هناك أيضاً عدة دراسات يجري إعدادها لربط الشبكة المصرية بكل من الشبكتين السعودية والسودانية، وربط الشبكة اليمنية بكل من الشبكتين السعودية والجبوتية. ويعتزم مستثمرون من القطاع الخاص في تونس والجزائر إنشاء محطات توليد في هاتين الدولتين بحيث يتم استخدام جزء من إنتاجهما لتلبية الطلب المحلي على الكهرباء، على أن يتم تصدير الباقي للشبكات الأوروبية.

وفيما يتعلق بمستقبل الربط الكهربائي، فإن التصور الحالي يتوقع استكمال منظومة الربط الكهربائي بين الدول العربية بحلول عام 2020، الأمر الذي سيؤدي إلى نمو حجم الطاقة المتبادلة بين الدول العربية بصورة ملحوظة خلال السنوات المقبلة، وإلى تحقيق فوائد اقتصادية كبيرة للدول من تصدير الكهرباء و/أو الاستفادة من رسوم مرورها عبر أراضيها.

العون الإنمائي العربي

يمثل العون الإنمائي العربي جانباً مهماً من جوانب التعاون الاقتصادي بين الدول العربية من جهة، وبينها وبين باقي الدول النامية، من جهة أخرى. ويشكل هذا العون مصدراً هاماً من مصادر المساعدات الإنمائية التي تلعب دوراً مهماً في دعم مشروعات وبرامج التنمية في الدول المستفيدة. وقد بلغت المساعدات الإنمائية الميسرة المقدمة من الدول العربية المانحة في عام 2004 حوالي 2.4 مليار دولار، وبذلك يبلغ إجمالي ما قدمته الدول العربية من مساعدات إنمائية ميسرة خلال الفترة 1970-2004 حوالي 123.9 مليار دولار، ساهمت فيها السعودية بنسبة 65.9 في المائة، والكويت بنسبة 15.4 في المائة، والإمارات 10.3 في المائة، بينما ساهمت الدول العربية المانحة الأخرى بالباقي. وبلغت نسبة العون الإنمائي العربي إلى الناتج القومي للمانحين الرئيسيين لعام 2004 حوالي 0.5 في المائة. وقد واصلت مؤسسات وصناديق التنمية العربية جهودها في دعم مشاريع التنمية في معظم الدول النامية، حيث بلغ إجمالي التزامات العمليات التمويلية لهذه الصناديق لعام 2004 حوالي 3.3 مليار دولار.

وفيما يخص المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة للدول العربية من جميع المصادر، باستثناء العون المؤسسي العربي، فقد بلغ إجمالي هذه المساعدات حوالي 8.3 مليار دولار في عام 2003، أي بزيادة نسبتها 21.8 في المائة عن عام 2002. وتشكل هذه المساعدات نحو 11.8 في المائة من إجمالي العون الإنمائي المقدم للدول النامية الذي بلغ 70.1 مليار دولار في عام 2003.

وقد شهد عام 2004 عدة اجتماعات دولية للدول المانحة بهدف تقديم المساعدات الإنمائية لعدد من الدول العربية منها فلسطين (مؤتمرات الأونروا)، ومؤتمر قمة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (النيباد)، بالإضافة إلى متابعة تنفيذ قرارات مؤتمر مدريد لإعادة إعمار العراق.

الاقتصاد الفلسطيني

تحسن أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال عام 2004، وذلك على الرغم من النتائج التدميرية لسياسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي، والتي ارتكزت في جانبها الاقتصادي على التحكم بعناصر الإنتاج واستكمال بناء الجدار العازل بهدف إضعاف الاقتصاد الفلسطيني. وقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) 4,462 مليون دولار عام 2004، مرتفعاً بنسبة 5.7 في المائة عن عام 2003. إلا أن نصيب الفرد من الدخل القومي لم يتغير عن عام 2003 وبقي بحدود 1,200 دولار. وارتفع معدل البطالة إلى 55.8 في المائة، كما ارتفع معدل التضخم إلى 18 في المائة عام 2004. وأدى تمادي إسرائيل في ممارساتها إلى المزيد من المعوقات المالية التي أثرت على أداء السلطة الفلسطينية مما اضطرها إلى اللجوء للاقتراض الداخلي والخارجي. وشارك في الدعم الخارجي عشرات الدول والمؤسسات الدولية المتخصصة

والهيئات والجمعيات، بالإضافة إلى الدعم العربي الرسمي والشعبي بمختلف أنواعه. ولقد شكل الدعم العربي نسبة 63.5 في المائة من إجمالي الدعم الدولي السنوي المقدم إلى السلطة الفلسطينية خلال الفترة 2000-2004.

التطورات في العمل الاقتصادي العربي المشترك

يعتبر العمل الاقتصادي العربي المشترك من الموضوعات الحيوية والمتجددة والذي تطور عبر مسيرته على مستوى الفكر الاقتصادي وتطبيقاته العملية على مستوى الوطن العربي منذ تأسيس جامعة الدول العربية عام 1945، وحصول الدول العربية على استقلالها السياسي. ويشمل الإطار العام للعمل الاقتصادي العربي المشترك كافة العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية التي تتم بين الدول العربية وفق مجموعة الاتفاقات والوثائق الجماعية العربية التي تشكل الإطار المؤسسي والقانوني للعمل الاقتصادي العربي المشترك.

ويمكن استعراض تطور العمل الاقتصادي العربي المشترك عبر ثلاث مراحل أساسية. امتدت المرحلة الأولى منها طيلة عقدي الخمسينات والستينات من القرن الماضي، وشكلت بدايات التعاون الاقتصادي العربي المشترك. وامتدت المرحلة الثانية خلال عقدي السبعينات والثمانينات، وشملت قيام مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك ومنظّماته المتخصصة. أما المرحلة الثالثة فقد بدأت في التسعينات، بإقامة منطقة تجارة حرة عربية كآلية أكثر ملائمة للتكيف مع التطورات في التجارة العالمية، في ضوء قيام منظمة التجارة العالمية عام 1995، وتسارع الدول نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي.

وفيما يتعلق بالنظرة المستقبلية للعمل الاقتصادي العربي المشترك، يمكن استعراضها من خلال وثيقة العهد والوفاق والتضامن بين قادة الدول العربية، المنبثقة عن قرار القمة العربية المنعقدة في تونس، في مايو 2004. وقد تطرقت هذه الوثيقة في شقها الاقتصادي إلى عدد من المحاور الرئيسية لتطوير العمل الاقتصادي العربي المشترك وتفعيل آلياته، والتي يمكن حصرها فيما يلي :

- تطوير مؤسسات وأجهزة العمل الاقتصادي العربي المشترك وبرامج وخطط عملها لضمان أداء دورها وفقاً لمتطلبات واحتياجات الدول العربية.
- استكمال إنجاز منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وإقامة اتحاد جمركي عربي بما يساهم في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي.
- وضع استراتيجية اقتصادية عربية شاملة يكلف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدراستها، تستهدف الجوانب الاستثمارية والتجارية البينية، كما تستهدف تأهيل اقتصادات الدول العربية الأقل نمواً، وتطوير منظومتها التنموية والاقتصادية والبشرية.